



الملتقى الاستراتيجي  
Strategic Forum

مستقبل سوريا الجديدة: تحويل قوة  
حرب عصابات إلى قوة عسكرية تقليدية

## مستقبل سوريا الجديدة

### تحويل قوة حرب عصابات إلى قوة عسكرية تقليدية

#### الملخص التنفيذي:

في أواخر نوفمبر 2024، شن تحالف من جماعات المعارضة السورية، بقيادة هيئة تحرير الشام، وبدعم من الجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا، هجوماً ناجحاً ضد نظام الأسد، وبلغ ذروته بالإطاحة بالرئيس بشار الأسد في غضون 11 يوماً فقط. وعلى الرغم من التحديات المتمثلة في إدارة دولة مجزأة للغاية بعد الصراع، فإن الأولوية المباشرة للحكومة الجديدة هي تعزيز السلطة وإنشاء قوة عسكرية وأمنية قوية وموحدة لمنع اندلاع فترة جديدة من الاضطرابات وعدم الاستقرار.

لقد أثبتت هيئة تحرير الشام، الفصيل المهيمن في المعارضة، نفسها في وضع يسمح لها بقيادة انتقال سوريا، مؤكدة على الحاجة إلى حكومة قوية خاضعة للرقابة (غير منتخبة) لمدة تصل إلى أربع سنوات قبل التحول إلى حكومة منتخبة.

إن تشكيل قوات مسلحة سورية جديدة أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الاستقرار وتأمين سيادة البلاد، وخاصة من خطر التفتت الداخلي المتصاعد. وإن إعادة هيكلة القوات المسلحة السورية تحت قيادة موحدة أمر ضروري لتوحيد الفصائل المسلحة العديدة وضمان تشكيل قوة عسكرية محترفة. ومع ذلك، فإن دمج مجموعات معينة مثل قوات سوريا الديمقراطية في الجيش الجديد يفرض تحديات أخرى بسبب التحديات السياسية مع الحلفاء الخارجيين مثل تركيا والولايات المتحدة.

سوف يلعب الدعم الخارجي دوراً هاماً في التحول العسكري في سوريا. لقد انخرطت تركيا، بخبرتها في إعادة هيكلة الجيش عبر مناقشات لمساعدة سوريا في تحديث جيشها، وتوفير الخبرة والتدريب والمعدات. إن مشاركة دول الخليج، مثل قطر والسعودية، يمكن أن تدعم عملية إعادة البناء بشكل أكبر من خلال المساعدات المالية التي يمكن أن توفر بدورها الوصول إلى التقنيات العسكرية المتقدمة.

وقد تحتاج الحكومة الجديدة أيضاً إلى الاعتماد على ضباط نظام الأسد السابقين الذين انشقوا سابقاً أو أولئك الذين لم يشاركوا بشكل مباشر في الفظائع ضد المواطنين. إن خبرتهم حاسمة في الاستفادة من البنية التحتية العسكرية القائمة، والتي تشمل الأسلحة والمعدات من أصول سوفيتية وإيرانية وشرقية. ومع ذلك، فإن وجود القوات العسكرية الأجنبية، مثل تلك القادمة من روسيا والولايات المتحدة وتركيا وإسرائيل، لا يزال يشكل عقبة معقدة أمام التوحيد الكامل. إن تحويل القطاعين العسكري والأمني أمر بالغ الأهمية لمسار سوريا نحو الاستقرار والسيادة على المدى الطويل.

## التوصيات:

1. ينبغي للحكومة الجديدة أن تشكل البنية التحتية القانونية لدمج الفصائل المسلحة العديدة في القوات المسلحة السورية الجديدة. وينبغي أن يتناول هذا ما يلي:
  - جدول لتنظيم القوات المسلحة السورية الجديدة
  - حصص في منصب القيادة للفصائل المسلحة المعارضة المعترف بها على أساس الحجم والمنطقة الخاضعة للسيطرة والمساهمة ومعايير أخرى.
  - إجراءات حل الفصائل المسلحة ودمجها في معايير القوات المسلحة السورية (بهدف الحد من سلاسل القيادة الحالية للفصائل المسلحة)
2. ينبغي للحكومة الجديدة أن تبدأ مفاوضات مع تركيا والولايات المتحدة وروسيا التي تعمل جيوشها في الأراضي السورية، وإضفاء الطابع الرسمي على مشاركتها من خلال اتفاقيات ثنائية أو مذكرات تفاهم. وينبغي أن تركز هذه المفاوضات على تحديد طبيعة مشاركة كل من البلدان المذكورة أعلاه، وتختتم بجدول زمني لانسحابات تلك البلدان أو اتفاقية عسكرية جديدة لوجودها في سوريا.
3. ينبغي للحكومة الجديدة أن تضع مسودة اتفاقية ثنائية منفصلة محددة مع تركيا (أكثر تفصيلاً بسبب التدريب والتعليم والوجود العسكري)، وقطر، والسعودية ودول محتملة أخرى، والتي من شأنها ضمان الوصول إلى المساعدات والتمويل وكذلك الوصول إلى منتجات صناعة الدفاع.
4. ينبغي للحكومة الجديدة أن تضع مسودة البنية التحتية القانونية، التي ستمكن من تفكيك أفراد القطاع العسكري والأمني لنظام الأسد، بهدف إعادة دمجهم في الهيكل الجديد في المناصب التي تتطلب خبرتهم. وسيكون هذا هو الجهد الرائد في المصالحة.
5. ينبغي للحكومة الجديدة أن تبدأ المفاوضات مع قوات سوريا الديمقراطية (بما في ذلك تركيا والولايات المتحدة)، بهدف إعادة دمجها والمنطقة الخاضعة لسيطرتها في القوات المسلحة السورية الجديدة.
6. ينبغي للحكومة الجديدة أن تشكل البنية التحتية القانونية التي تضمن حماية الأقليات التي ساندت نظام الأسد ودمجها سياسياً. وهذا من شأنه أن يمنع الاضطرابات المدنية والتشكيلات السياسية المسلحة وحملات الانتقام في محافظتي طرطوس واللاذقية.

## مقدمة

في 27 نوفمبر 2024، شنت قوى الثورة السورية في محافظة إدلب هجوماً؛ ردّاً على هجمات لجيش الأسد أسفرت عن مقتل العديد من المدنيين في المناطق المحررة. ولم يكن حتى أكثر قادة الثورة تفاؤلاً قادرين على التنبؤ بأن هذا الهجوم، الذي أطلق عليه اسم "ردع العدوان"، سيتوج بالإطاحة بنظام الأسد. ومع

ذلك، في غضون 11 يومًا فقط، انتهى الهجوم بانتصار كبير، بعد البناء على ما يقرب من عامين من الاشتباكات القتالية المتقطعة مع جيش النظام في إدلب وأكثر من 13 عامًا من الجهود الدؤوبة للإطاحة بنظام الأسد.

على الرغم من وجود العديد من جماعات الثورة المسلحة المنتشرة في أنحاء سوريا، فقد جمع بينها قاسم مشترك واحد على الأقل، وهو الكراهية لنظام الأسد. لقد بدأ الهجوم في الجزء الشمالي الغربي من البلاد، حيث كانت هناك منطقة محررة بالفعل.

تمكن تحالف من الفصائل المسلحة السورية، بقيادة هيئة تحرير الشام وبمشاركة من الجيش الوطني المدعوم من تركيا، من الاستيلاء على ثاني أكبر مدينة من حيث عدد السكان، وهي مدينة حلب، في أقل من ثلاثة أيام. ومضى الهجوم بزخم كبير بعد دخول حلب، واستغلاله لزخم الهجوم فتحت الفصائل المسلحة الأخرى في الجنوب جبهات جديدة، مما زاد بشكل كبير من الضغوط على قوات النظام، ودفعها للانسحاب والفرار.

في الثامن من ديسمبر 2024، بعد سقوط دمشق، دخلت سوريا مرحلة تغيير النظام. ومن بين الفصائل العديدة التي ساهمت في الإطاحة بالأسد، حملت هيئة تحرير الشام وزعيمها أبو محمد الجولاني الراية، في حين وضعت مساهمات تركيا مكانتها كحليف أول للتغيير الذي حدث.

على الرغم من الإنجاز الرائع، فإن الإطاحة بالأسد ليست سوى الخطوة الأولى في رحلة طويلة لتعزيز دولة شديدة التنوع في واحدة من أكثر مناطق العالم توترًا. تاريخيًا، غالبًا ما يتبع الإطاحة العنيفة بالنظام تأسيس نظام خاضع لسيطرة القوى العسكرية التي أطاحت بالنظام السابق، وسوريا ليست استثناءً. وباعتبارها المجموعة الأكثر نفوذًا بين قوى المعارضة المسلحة، وقاطرة عملية ردع العدوان، رأت هيئة تحرير الشام أنّ لها الحق في قيادة عملية التغيير.

## تحول ضباط حرب العصابات إلى سياسيين وإداريين

بالنظر إلى احتكار عائلة الأسد للسلطة على جميع المستويات، فإنّ تغيير السلطة يجب أن يشمل جميع المستويات أيضًا. قد يبدو الأمر متناقضًا، ولكن بسبب هشاشة البلاد والفراغ في السلطة في العديد من المناطق، فيجب على الحكومة الجديدة ضمان حكم متجانس (في بلد غير متجانس) لفترة من الوقت لضمان الاستقرار وتعزيزه. وبشكل أو بآخر، يجب أن يحتفظ هؤلاء الضباط المسلحون/العسكريون بانضباطهم من حيث المبدأ أثناء انتقالهم إلى سياسيين وإداريين، من أجل ضمان بقاء الفصائل المسلحة العديدة في صف واحد وتجنب انخراطها في صراعات جديدة مع بعضها البعض.

أُعلن عن هذه الاستراتيجية من قبل زعيم هيئة تحرير الشام أبي الجولاني (أحمد الشرع). فأعلن عن ضرورة وجود حكومة انتقالية قبل إجراء انتخابات حرة. وبحسب قوله، فإنّ هذا الشكل من أشكال الحكم قد يستغرق ما يصل إلى أربع سنوات قبل أن يتسنى الانتقال إلى الحكم المدني. ومن الناحية الأساسية، يتعين

على الحكومة السورية الجديدة أن تعطي الأولوية للتحديات الأمنية على بناء المؤسسات السياسية. وهذا يعني أنه على الرغم من خطر السقوط في دكتاتورية عسكرية مثل النظام السابق، فإن سوريا تحتاج إلى العسكرية قبل الحكم المدني.

## سلسلة قيادة موحدة والتحول الجوهري للقيادة

هناك العديد من المبادئ التي يجب مراعاتها قبل إعادة بناء القوات المسلحة السورية. من الضروري أن تمتلك سوريا جيشًا قويًا؛ لأنها تواجه تحديات أمنية على جبهات متعددة. فالجبهة الخارجية التي يُفترض أن تضمن أن سوريا ليست هدفًا سهلاً للجهاز الفاعلة الأجنبية - بما في ذلك الدول المجاورة - تصبح بالغة الأهمية في ضوء التوترات المتصاعدة في الشرق الأوسط. إن تورط دول متعددة ذات مواقف متعارضة بشأن قضايا مختلفة يتطلب من سوريا أن تكون مستقرة وقادرة على الحفاظ على سيادتها في حالة المواجهة أو كراخ.

ومع ذلك، فإن الجبهة الداخلية أكثر خطورة بكثير؛ ويرجع هذا في المقام الأول إلى أن المجتمع السوري المتنوع، والذي عانى منذ عقود التفتت الأيديولوجي، يحتاج جيشًا منظمًا في المقام الأول كمنظمة أمنية محلية من شأنها أن توحد الفصائل المسلحة العديدة في كيان موحد ومهني. وقد عين الشرع بالفعل بعض المقاتلين الذين قادوا فصائل معينة في مناصب رسمية داخل الجيش السوري الجديد. إن فصل هؤلاء القادة المؤثرين عن فصائلهم ووضعهم تحت سلسلة قيادة موحدة من شأنه أن يضعف نفوذهم داخل مجموعاتهم ومناطقهم، في حين يعمل على تمكينهم على المستوى الوطني، مما يضمن ولاءهم واستقرار البلاد.

وهذا أمر بالغ الأهمية خاصة بالنظر إلى الاضطرابات في الجزء الغربي من البلاد، حيث يشكل العلويون الذين دعموا نظام الأسد، الأغلبية، وهناك ميول بين بعض المكونات للانتقام لتعرضها للقمع في الماضي. ومن شأن مثل هذه التوجهات، بدورها، أن تكون غير منتجة في تغيير الرأي الدولي تجاه الحكومة الجديدة. كما أن سلسلة القيادة الموحدة ستساعد في إعادة تشكيل الموقف الأيديولوجي داخل الجيش. ليس سرًا أن العديد من الجماعات، بما في ذلك هيئة تحرير الشام، تتبنى وجهات نظر إسلامية معينة، قد تكون غير مقبولة بالنسبة للسكان المتنوعين للغاية في سوريا. وما قد يكون مقبولًا في محافظة إدلب قد لا يكون مقبولًا في أي مكان آخر. ولهذا السبب فإن دمج كل هذه الفصائل في جيش محترف أمر ضروري أكثر من أي وقت مضى.

بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن تجاهل المنطقة التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية "قسد". لقد التقت القيادة السورية الجديدة بالفعل بتمثلي قوات سوريا الديمقراطية في دمشق لمناقشة اندماجهم المحتمل في القوات المسلحة السورية الجديدة. ومع ذلك، سيكون هذا أكثر تحدّيًا بسبب عدائهم المستمر للجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا. ومن المرجح أن يتطلب مثل هذا التكامل اتفاقًا

تفاوضيًا بين تركيا وسوريا وقسد. وقد أعربت تركيا بالفعل عن موقفها بأنَّ قوات قسد بحاجة إلى الاندماج في الجيش السوري، في حين يجب طرد الأفراد الأجانب المرتبطين بحزب العمال الكردستاني من سوريا.

## دور تركيا ودول الخليج في التحول

في بلد مزقته الحرب، يمثل تحول الجيش تحديًا فريدًا. لقد دمرت الحرب الأهلية التي استمرت أكثر من 13 عامًا اقتصاد سوريا، الذي انكمش بنسبة 87٪ بين عامي 2011 و2021. تفتقر الحكومة السورية إلى الموارد والخبرة لتحويل وتحديث جيشها دون مساعدة خارجية. كانت تركيا وقطر سريعتين في التعبير عن استعدادهما للمساعدة في هذه العملية. لقد دعمت تركيا بالفعل الفصائل السورية بالمناطق المحررة في الشمال الغربي عسكريًا وبالمساعدات. وقد أضيف الطابع الرسمي على تعاونهما في الثلاثين من يناير 2025، عندما سافر وفد تركي مكون من خمسة أشخاص، بقيادة اللواء إلكاي ألتينداغ، المدير العام للدفاع والأمن، إلى دمشق لمناقشة التعاون مع وزير الدفاع السوري مرهف أبي قصرة. ورغم أنَّه لم يُعلن عن أي تفاصيل رسميًا، فإنَّ هناك أنباء حول زيادة المشاركة التركية في إعادة هيكلة الجيش السوري. وقد سبق استخدام هذا النهج من جانب تركيا في الصومال وأذربيجان، ويمكن اعتباره ناجحًا.

ومن المؤكد أنَّ الممثلين الأتراك عرضوا الدعم على وزير الدفاع من حيث الخبرة، خاصة في جانب تطوير الموارد البشرية، للمساعدة في إعادة هيكلة لا الجيش فقط ولكن أيضًا قطاع الأمن الأوسع. ويتردد إنَّ تركيا تقدم التدريب لسوريا، سواء من خلال فرق التدريب التركية المتنقلة أو عبر التدريب داخل تركيا في مدارسها العسكرية، التي تتوافق مع معايير حلف الناتو.

ومع ذلك، فمن الواضح أيضًا أنَّ تركيا تنوي تجهيز جزء كبير من الجيش السوري من خلال صناعاتها العسكرية الخاصة. وهناك تقارير تفيد بأنَّ قطاع الدفاع التركي بدأ بالفعل الاستعدادات لاستيعاب الطلبات واسعة النطاق من سوريا<sup>1</sup>. وقد حازت الفصائل الثورية السورية (خاصة الجيش الوطني السوري) بالفعل منتجات عسكرية تركية، يمكن القول إنَّها أكثر تقدمًا بكثير من المعدات السوفيتية المنشأ التي استخدمتها تلك الفصائل سابقًا.

ففي عام 2024 وحده، تمكنت تركيا من تصدير منتجات عسكرية بقيمة 7.15 مليار دولار، تتراوح من الذخيرة إلى الطائرات دون طيار والدبابات المتطورة<sup>2</sup>. وكذلك يتردد أنَّ تركيا تسعى إلى وجود عسكري متفق عليه في سوريا. والخيار الأكثر مناقشة هو إنشاء قاعدتين جويتين تركيتين في منطقة الصحراء السورية. وقد ذكر الخبراء موقعين محتملين: مطار تدمر وقاعدة T4 العسكرية. ويمكن استخدام هاتين القاعدتين لتوفير الدفاع الجوي لصالح سوريا، بينما تعملان أيضًا كقاعدتين تدريبيتين للقوات السورية. ومن شأن هذه

<sup>1</sup> Yetkin, Murat. "Türkiye to rebuild Syrian Military: Turkish officials confirm", Yetkin Reports, February 7, 2025

<sup>2</sup> Helou, Agnes. "Turkish defense exports surge to \$7.15B, up 29 percent from 2023". Breaking Defense. February 4, 2025.

القواعد أن ترسل رسالة قوية إلى الفصائل الكردية، مما سيخفض سقفها التفاوضي في أي حل مستقبلي محتمل.

يمثل عرض تركيا لإعادة بناء المؤسسات العسكرية والأمنية السورية مشاركة غير مباشرة لحلف الناتو مع الحكومة السورية الجديدة. ويمكن إرجاع هذا الارتباط إلى اللواء ألتينداغ، رئيس الوفد التركي الذي زار وزارة الدفاع السورية، فقد حضر اجتماعًا مع وكالة الدعم والمشتريات التابعة لحلف الناتو (NSPA) قبل اجتماعه مع وزير الدفاع السوري<sup>3</sup>. وهذا يشير إلى موافقة محتملة من بعض هيئات حلف الناتو على المشاركة التركية في إعادة تنظيم الجيش السوري.

وبالإضافة إلى تركيا، أعربت قطر، الحليف المقرب لتركيا، عن استعدادها لدعم سوريا في طريقها نحو تعزيز المؤسسات. وعلى الرغم من صغر حجمها، فقد أدت قطر دورًا كبيرًا في سياسة المنطقة. وقد يكمل دورها دور تركيا، خاصة في توفير التمويل لتطوير القدرة الدفاعية السورية. ومع ذلك، تشير التطورات الأخيرة إلى أنّ دول الخليج الأخرى، وخاصة المملكة العربية السعودية، قد تصبح أكثر مشاركة. وقد دفعت حالة سوريا هذه الدول إلى تغيير موقفها تجاه الحكومات التي تقودها الجماعات الإسلامية<sup>4</sup>. وبصرف النظر عن السياق السياسي، يمكن للسعودية، مثل قطر، أن تؤدي دورًا حاسمًا في توفير التمويل لإعادة بناء القطاع العسكري والأمني في سوريا، في حين تقدم تركيا مواردها البشرية (الخبرة) والوصول إلى صناعاتها الدفاعية "المعيارية لحلف الناتو" للشراء. إنّ ترسانات الدفاع في قطر والسعودية تُشترى من الولايات المتحدة، ما يشجع سوريا على تبني تحول عقائدي كبير نحو معايير الناتو.

### الاستفادة من القدرات الحالية وإمكانية دمج الخبراء من نظام الأسد

على الرغم من العلامات المبكرة للتغيير الجذري في قطاعي الدفاع والأمن، لا يمكن تجاهل القدرات الحالية للجيش السوري. تُعدُّ سوريا واحدة من أكثر الدول عسكريًا بالنسبة لحجمها، مع ترسانة كبيرة من الأسلحة والمعدات السوفيتية والإيرانية والشرقية. وفي حين قصفت إسرائيل العديد من القواعد العسكرية التي تضم مستودعات صواريخ مختلفة وأنظمة دفاع جوي وأسلحة ثقيلة أخرى، لا يزال هناك الكثير من الأسلحة والمعدات العسكرية المفيدة المتاحة للجيش السوري الجديد الساعي إلى التحديث<sup>5</sup>.

ومع ذلك، من أجل التوحيد السريع لقطاعي الدفاع والأمن والاستفادة من القدرات المادية الموجودة بالفعل، قد تحتاج الحكومة التي تقودها هيئة تحرير الشام إلى مساعدة ضباط وخبراء سابقين من الجيش السوري السابق. وإدراكًا لهذا، أصدر زعيم سوريا الشرع في أواخر ديسمبر 2024 مرسومًا بترقية 49 فردًا، كان العديد منهم من ضباط القوات المسلحة السورية السابقين الذين انشقوا وانحازوا إلى المعارضة في

<sup>3</sup> Yetkin, Murat. "Türkiye to rebuild Syrian Military: Turkish officials confirm", Yetkin Reports, February 7, 2025.

<sup>4</sup> Triche, Natalie., Hamzawy, Amr. "The Gulf Shifts Policies in Response to the "New" Syria". Carnegie Endowment for International Peace. January 31, 2025.

<sup>5</sup> Al Jazeera. "Israel strikes missile depots, air defences in Syria's Tartous region". December 16, 2024.

الأيام الأولى من الحرب الأهلية<sup>6</sup>. وسوف تكون خبرة هؤلاء الضباط مفيدة مرة أخرى في إعادة هيكلة الجيش السوري. وقد اصطف بالفعل العديد من ضباط القوات المسلحة السورية السابقين الذين لم يفروا من سوريا بعد سقوط الأسد للتسجيل لدى السلطات الجديدة في محاولة للمصالحة مع الحكومة الجديدة.

لقد أعلنت القيادة السورية بالفعل عن خطط لإعادة دمج بعض موظفي الدولة في الإدارة الجديدة؛ ومع ذلك، لم تُقدم أي تفاصيل محددة بشأن ما إذا كان هذا سيشمل قطاع الدفاع. ومن المعروف أنّ عائلة الأسد كانت حريصة للغاية في الحفاظ على السيطرة على القوات المسلحة السورية، مما يعني أنّ كبار المسؤولين لن يُنظر في إعادة دمجهم على الأرجح. ومع ذلك، فإنّ الضباط والخبراء من الرتب المتوسطة والمنخفضة، سيكونون مفيدين للغاية بينما تشق القوات المسلحة السورية الجديدة طريقها نحو إعادة البناء.

## التعامل مع الوجود الأجنبي في سوريا

ستكون العقبة الرئيسية في تعزيز القوة هي وجود قوات أجنبية داخل حدود سوريا. لم تسحب روسيا قواتها من غرب البلاد. في حِقبة ما بعد الأسد، سعت روسيا إلى تسهيل العلاقات مع الحكومة السورية الجديدة، بهدف نهائي يتمثل في الحفاظ على قواعدها العسكرية في سوريا. ومع ذلك، سيكون تحقيق هذا الأمر صعبًا للغاية، ويبدو الانسحاب السلمي أكثر ترجيحًا.

في شمال شرق البلاد، تدعم الولايات المتحدة قوات قسد التي تسيطر حاليًا على أكثر من نصف احتياطيات النفط السورية، والتي تُعدُّ حاسمة لإعادة بناء البلاد، كما دربت قوات من الجيش الحر في التنف. الحكومة السورية الجديدة متفائلة بأنّ انتخاب ترامب سيؤدي إلى نهاية الوجود الأمريكي في سوريا، وبالتالي تسهيل دمج الجزء الشمالي الشرقي في سوريا الموحدة. ومع ذلك، في حالتها الضعيفة بعد الحرب، لا تستطيع سوريا أن تضغط لتنفيذ هذه المطالب من تلك الدول الكبرى.

إنّ هذا الوضع أكثر وضوحًا في جنوب البلاد، حيث توغل الجيش الإسرائيلي شرق وشمال المنطقة العازلة في مرتفعات الجولان، دون أي رد من الحكومة السورية التي تدرك تمام الإدراك أنّ أي مواجهة مع جيش أجنبي، دون تعزيز مناسب لقدرات البلاد وجيشها، ستكون كارثية.

## الخلاصات

تواجه الحكومة السورية الجديدة تحديًا كبيرًا في إنشاء قوة مسلحة سورية جديدة وقطاع أمني قوي. ومع ذلك، هناك بعض الحقائق الواضحة التي يجب مراعاتها أثناء هذه العملية:

<sup>6</sup> Al Jazeera. "Former Assad military officers reconcile with Syria's new authorities". January 8, 2024



- 1- إنَّ أمن واستقرار سوريا يتقدمان على الحكم السياسي المدني، مما يعني أنَّ الأولوية يجب أن تكون تعزيز القبضة على السلطة من خلال قطاع عسكري وأمني قوي قبل إجراء أي انتخابات. وهذا يتطلب نهجًا أكثر حذرًا، نظرًا لتنوع سكان سوريا مقارنةً بإدلب.
- 2- يجب أن يكون توحيد الفصائل المسلحة العديدة أولوية قصوى، وهو ما لا يمكن أن يحدث إلا من خلال إنشاء سلسلة قيادة موحدة تقضي فعليًا على الولاءات السابقة داخل الفصائل. وسوف يعمل الجيش الجديد، في جوهره، كقوة أمن داخلي بدلاً من عمله كقوة تحمي سوريا في المقام الأول من الجهات الأجنبية.
- 3- ستحتاج الحكومة السورية الجديدة إلى مساعدة حلفائها لتحويل وتحديث قطاع الدفاع والأمن لديها. إنَّ الاستفادة من خبرة تركيا وصناعة الدفاع في المشتريات، إلى جانب المساعدات المالية من دول الخليج، أمر بالغ الأهمية لتسريع التحول. وهذا بدوره قد يقود إلى تفضيل العقائد الغربية على الشرقية.
- 4- يجب على الحكومة السورية الجديدة الاستفادة من الأسلحة والمعدات والبنية الأساسية المتبقية من النظام السابق في سعيها إلى التحول. ويمكن أن تكون خبرة ضباط القوات الجوية السورية السابقين لا تقدر بثمن في تمكين الاستخدام الفعال لهذه الأسلحة.
- 5- يجب على الحكومة أن تتبنى نهجًا محسوبًا للغاية في السعي إلى الهيمنة على السلطة بينما لا يزال هناك وجود غير منظم للولايات المتحدة وروسيا وتركيا وإسرائيل داخل حدودها.